

مساهمة تدريب الموارد البشرية في التخفيض من مؤشرات التكاليف الخفية

إستراتيجية التنوع الإقتصادي :

حتمية العلاقة الثلاثية بين الجامعة، القطاع الصناعي و الحكومة

دقيش مختار طالب دكتوراه

جامعة وهران2

ملخص:

على الرغم من الوفرة المالية التي أتاحت للاقتصاد الجزائري إلا أن المشاريع التنموية المسطرة لم تصل، إلى حد معين، للأهداف المنشودة خاصة ما تعلق بتنوع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات؛ إذ أصبحت التبعية للقطاع الطاقوي السمة الثابتة للإقتصاد الجزائري، مع كل التبعيات التي تنجر عن ذلك والتي أكدتها التصريحات الأخيرة حول إعادة بعث الأنشطة المتعلقة بالاستثمار في الغاز الصخري. هذه التبعية جعلت من الإقتصاد والبلاد في عدم إستقرار وثبات مستمر نتيجة التغير المستمر في أسعار المحروقات دوليا ، وهو ما يرهن المشاريع التنموية الواعدة ويسهم في إبعاد الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي. فلقد صاحب إنخفاض أسعار المحروقات مراجعة السلطات العديد من النقاط لعل أهمها كان إعادة النظر في النفقات بشكل عام، مع التشديد على ضرورة تنوع الإقتصاد الوطني وإرساء منظومة تصنيعية قوية وصلبة في آن واحد. ولعل هذا الأمر يعتبر صعب إذا ما أخذنا في الحسبان القدرة التنافسية لكبريات الإقتصاديات الدولية، الدول الناشئة أو حتى تنافسية بعض الدول الإفريقية التي تتجه في مجملها إلى صياغة إقتصاد معرفي قوي.

Abstract:

The evidences show that national economic programmes, which have been undertaken by successive Algerian authorities, did not attain their planned purposes, viz. diversifying the economy outside hydrocarbons sectors. However, by the smash of oil price, authorities revised policies of public spending and centred its vision on diversify the economy. This issue seems to be hard to realise, one we consider the competitive intensity of leading emerging even some African economies, which tend to strengthen Knowledge economy.

مقدمة:

في تقرير صادر عن البنك العالمي (2007) حذر هذا الأخير السلطات الجزائرية من الإعتماد المفرط على مداخيل المحروقات في تمويل مشاريعها التنموية، مرجعا ذلك في الأساس إلى هيكلية الإقتصاد، ذو الطابع الريعي المحض بالإضافة إلى إعتمادها على الواردات لسد مختلف إحتياجاتها المحلية. هذا وقد أشار التقرير أن الجزائر من بين الإقتصاديات الأقل تنوعا في إقتصادها من بين الدول المتوسطة الدخل. فحصة القطاع الخاص قد إنخفضت منذ 2005 وهذا يختلف عن ما هو مسجل في الدول المنتجة للمحروقات. نفس الملاحظات تم التأكيد عليها من طرف صندوق النقد الدولي (2011) من هذا المنطلق يمكن القول أن المشاريع التنموية التي سطرها السلطات لم تحقق، إلى حد معين، الأهداف المسطرة والتي تتمثل أساسا في تنوع الإقتصاد والخروج من قوقعة التبعية للمحروقات التي أصبحت الوسمة الثابتة للإقتصاد الجزائري، مع كل التبعيات التي تنجر عن ذلك.

فمع التدهور الحاد في أسعار المحروقات في الاسواق الدولية لمرحلة غير محددة، تبعا للوضع السياسي الدولي وموجة الحر التي شهدتها العالم خلال الأعوام المنصرمة¹، قامت السلطات بمراجعة العديد من النقاط لعل أهمها كان إعادة النظر في النفقات بشكل عام، مع التشديد على ضرورة تنوع الإقتصاد الوطني وإرساء منظومة تصنيعية قوية وصلبة في آن واحد. ولعل هذا الأمر يعتبر صعب إذا ما أخذنا في الحسبان القدرة التنافسية لكبريات الإقتصاديات الدولية، الدول الناشئة أو حتى تنافسية بعض الدول الإفريقية التي تتجه في مجملها إلى صياغة إقتصاد معرفي قوي.

مساهمة تدريب الموارد البشرية في التخفيض من مؤشرات التكاليف الخفية

فالإقتصاد المعرفي (أو الإقتصاد المبني على المعرفة) يتميز هذا بالقدرة على الإبداع والسرعة في التكيف من جهة، وتشجيع التعاون والأنشطة المقاولاتية من جهة ثانية. ويتم التعامل مع النقطة الأولى فيما يعرف بالمنظومة الوطنية للإبداع² (B.-Å. Lundvall, 2011)؛ في حين يتمثل تشجيع التعاون في خلق شراكة ثنائية أو ثلاثية تجمع القطاع العام والخاص جنباً لجنب، بالإضافة إلى منظومة البحث والتعليم العالي وهو ما يعرف في الأدبيات الإقتصادية بالمرحلة الثلاثية³ (Etzkowitz, 2002) والتي ساهمت في خلق تطوير مفهوم الجامعة المقاولاتية⁴ (Martin, 2012).

ومن خلال المزج بين أهداف السلطات للآونة الأخيرة ومميزات الحديثة للإقتصاد العالمي، فإننا سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تبين أهمية العلاقة بين الجامعة-القطاع الصناعي والحكومة من أجل تنويع الإقتصاد الوطني وإعتمادها كشرط مسبق لتحقيق ذلك.

وتتطرق هذه الدراسة إلى المحاور التالية: في مرحلة أولى سنعطي لمحة عن مميزات الإقتصاد العالمي المعاصر (نحو ثورة إقتصادية رابعة)؛ وفي محور ثان سنخرج على الإقتصاد الريعي والتنوع الإقتصادي لتتبعها في نقطة ثالثة بدور الإبداع في تنويع الإقتصاد. في المحور الرابع سنركز على العلاقة الثلاثية كوسيلة لارضاء قاعدة التنويع الاقتصادي. في حين النتائج والتوصيات ستشكل مادة المحور الأخير.

1- الإقتصاد العالمي: خصوصيات القرن الواحد والعشرون

تطرق مؤسس المنتدى الإقتصادي العالمي البروفسور Schwab (2015) في مقال عبر موقع المنتدى إلى أن العالم يشهد مخاض مرحلة جديدة ومغايرة كلياً عن سابقتها. ففي مرحلة ما بعد-بعد الأزمة، كما سماها الكاتب، فإن البقاء سيكون من حض الأسرع وليس الأكبر كما كان شائعاً سابقاً. هذا لأن من بين مميزات المرحلة الجديدة هو تسارع وتيرة التغير التكنولوجي وكأنها موجات تسونامي من حيث السرعة، على حسب الكاتب. إضافة لذلك نجد أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال قد تم إدماجها في مختلف الميادين، التخصصات والقطاعات؛ لذلك فالتغير التكنولوجي لا يعتبر ظاهرة منعزلة يمكن دراستها بسهولة بل هي ظاهرة متعددة، متشابكة ومتراصة البيئات⁵ والتي تشمل الأبعاد التجارية، الحكومية وحتى المجتمعية. ومن هنا أصبحت تنافسية البلد تعتمد على إدماج كل الأطراف بعكس مفهوم التنافسية التقليدي. ويشير الكاتب في نقطة أخرى إلى أن الثورة التكنولوجية لا تغير فقط ما تنتجه المؤسسات أو كيف نقوم بذلك ولكنها تذهب أبعد من ذلك لتغير من حياة الفرد وكيفية تفكيره. وللتماشى مع ذلك، فإنه من الضروري على المؤسسات المنتجة، كما الأفراد أن تتمتع بالمهارات اللازمة في عصر يقوده الابتكار والخيال البشري، عوضاً عن رأس المال أو الموارد الطبيعية التي كانت ميزة الثورات السابقة. جنباً لجنب، ستجد الحكومات نفسها مجبرة على تغيير نخط سياساتها، إذ أن المواطن يحاول الحصول على السلع العمومية بنفس السرعة والليونة التي يحجز بها تذكرة سفره أو يحدد طلبيته. ومن هنا كان عليها خلق الجو المناسب الذي يسمح للمؤسسات بتنمية مهاراتها الإبداعية.

ومن خلال ما سبق، فإن الثورة التكنولوجية، أو كما يسميها البعض الثورة الصناعية الرابعة، لا تهتم بكفاءة الوحدات الإنتاجية، لكن تهتم بكيفية تفاعل هذه الوحدات فيما بينها. بالإضافة لذلك وعوضاً عن تحسين سيورة الإنتاج، فإنها تتجه بالسوق نحو مستوى عال من الكفاءة. ويرجع في الأصل هذا إلى توفر المعلومة في الوقت المناسب وبالنوعية المطلوبة لكل من يبحث عنها (Bruncko, 2015). وبحسب هذا الأخير، فإنه لم يسبق للعالم، على الأقل إقتصادياً، أن توفرت المعلومة بهذا الكم الهائل وبهذه الدقة والوضوح أو حتى مجال توفرها؛ إذ أصبح من الممكن تداولها حتى خارج مجالات الكرة الأرضية.

مساهمة تدريب الموارد البشرية في التخفيض من مؤشرات التكاليف الخفية

يتضح إذن أن الصراع الإقتصادي الذي يشوب العالم في الوقت الحالي، إنما هو ناتج عن التنافس في الصناعات كثيفة التكنولوجيا، وهو من يوم لآخر يتعد عن الصناعات التقليدية كثيفة رأس المال أو الأخرى ذات العمالة العالية. وتبعاً لذلك يتجه مُنظِّروا الإقتصاد إلى إجراء تحديثات على النظريات الإقتصادية القديمة حتى تتماشى وخصوصيات القرن الواحد والعشرون، أو إستحداث نظريات تسمح بتفسير وجهة العالم الجديدة. ويُعد ظهور ونمو ما يعرف بالإقتصاد المعرفي كإستجابة لهذا التوجه، إذ تسعى معظم دول العالم إلى إرساء قواعد هذا الإقتصاد المبني أساساً على القدرة على إمتصاص وإستيعاب التكنولوجيا ومدى شيوع إستعمالها في القطاعات المنتجة. ولقد تعدى الأمر إلى أن أصبحت الجاهزية التكنولوجية، بما يرافقها من القدرة على الإبداع، من بين المقاييس التي تدخل وجوباً في تقدير تنافسية الإقتصاديات على المستوى الدولي. ولعل من بين أسباب التي جعلت من دول شرق آسيا، بما فيها اليابان، وبالخصوص التي تعرف بالدول الصناعية الجديدة كالنمور الآسيوية، الصين والهند، هو إنتهاجها سياسات الإعتناء وجلب التكنولوجيات الغربية التي سمحت لها باستدراك التأخر الذي كانت تعانيه. فأغلب الشركات الإحتكارية العالمية في الميدان التكنولوجي تتمحور في هذا القطب الجغرافي.

ومن هنا نلاحظ أن القرن الحالي يتميز بطغيان التكنولوجيا والإبداع، ومن يتحكم بهما يحصل على ميزة نسبية وتغلب إقتصادي ملحوظ، على خلاف الإقتصاديات التي لا تزال تنبني الفكر الإقتصادي القديم.

2- الإقتصاد الريعي والتنوع الإقتصادي:

وحتى لا نذهب بعيداً عن موضوع المقال، وتبعاً لخصوصيات الإقتصاد الوطني، فإن التطرق للإقتصاد الريعي وعلاقته بالتنوع الإقتصادي يعتبر مهم؛ فوفرة الموارد الطبيعية لا زالت تستقطب إهتمام الباحثين والأكاديميين نظراً لتباين الإداء الإقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية.

في دراسة قام بها الباحثان Sachs & Warner (1995) توصلوا إلى أن الإقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية تتجه لتسجيل نسب نمو ضعيفة وفي بعض الأحيان سلبية بالمقارنة مع البلدان التي تفتقر لمثل هذه الموارد. فعلى سبيل المثال نجد أن دول شرق آسيا كاليوان، كوريا، هونغ-كونغ وسنغافورة ومن قبل اليابان كانت ولا تزال تسجل نسب نمو مرتفعة وهي دول تفتقر في مجملها للموارد الطبيعية والمعدنية الضرورية للتنمية الإقتصادية. في المقابل نجد معظم الدول العربية المصدرة للنفط، دول أمريكا الجنوبية ودول أفريقية- باستثناء بعض الدول - لا تزال تعاني من معدلات نمو منعدمة أو سلبية وهي في مجملها دول غنية بالموارد الأساسية للنمو الإقتصادي.

إن النظرية الإقتصادية تنبأ بأن تؤدي الثروة المحققة من صادرات الموارد الطبيعية إلى رفع قيمة الإستثمارات وبالتالي تحسن مستويات النمو الإقتصادي. فالكثير من الدول ذات الوفرة في الموارد الطبيعية تسعى إلى تسخير هذه الموارد لتمويل الإستثمارات في مجالات مختلفة. إلا أن الدراسات التي أجريت قد تباينت نتائجها بين نظرة إيجابية ونظرة سلبية. فعلى سبيل المثال يشير Bjorvatn & Farzanegan (2015) إلى أن منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط - أعلى نسبة دولية من حيث التبعية لعوائد المحروقات - تسجل نسب مشاركة الأضعف عالمياً في مجالات التصنيع. وإن دلّ هذا فهو حتماً يدل على أن الدول المعنية قد فشلت إلى حد ما في تفعيل عوائد المحروقات لتنويع إقتصاداتها خارج مجال المحروقات. ولعل هذا، بحسب الباحثان، ما يعرقل الجانب الإبداعي للمجتمع ككل؛ فمعدل تسجيل براءات الإختراع الجديدة لا تصل للواحد بالمائة في مقابل خمسة بالمائة دولياً. مثل هذه الدراسات تناقض لحد ما نتائج دراسات أخرى التي تؤكد أن بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية تتعاطى بالإيجاب مع هبتها الطبيعية (Rosser, 2007; Mičánek & Blizkovsky, 2016). في مثل

مساهمة تدريب الموارد البشرية في التخفيض من مؤشرات التكاليف الخفية

هذه الدراسات يتم التأكيد على أن مداخليل الموارد الطبيعية ساعدت على تأسيس إقتصاد متنوع، الشيء الذي أسهم في تسريع وثيرة النمو والتنمية.

ومن هنا نلاحظ أن الموارد الطبيعية لها دور متباين بين الدول المستفيدة منها . إلا أن أغلب الباحثين يؤكدون أن هناك لجنة تتبع الدول الربعية والتي تنتمي في مجملها للعالم المتخلف. غير أن Torvik (2009) لا يعتبر الوفرة في الموارد الطبيعية لجنة في حد ذاتها، ولكن الأمر يرجع إلى السياسة الإقتصادية المنتهجة وكيفية تطبيقها. في هذا الصدد تنطرق الدراسات إلى جملة من المتغيرات ذات الصلة والتي تنص على أن السياسة الإقتصادية في الدول الربعية لا تراعي قانون الكلفة-المنفعة؛ ولكنها تتبع المصلحة سواء أكانت مصلحة فردية أو مجموعة ضغط والتي قد تفسر في بعض منها الحروب الأهلية، ضخامة وسيطرة القطاع العمومي. إلا أن الأمر الذي قد يفسر ضعف التنوع الإقتصادي في الإقتصادات الربعية هو شيوع ظاهرة الفيلة البيضاء⁶. في هذا الصدد يشير Gelb (1988) إلى أن ما يقارب نصف عائدات دول المصدرة للمحروقات خلال أزمة 1973 قد تم استثمارها محليا، لكن نسب النمو لم تتوافق والمبالغ المشغلة بل وسجلت نتائج سلبية⁷. والسبب لا يكمن في كمية الإستثمارات بل في نوعيتها، إذ يشير لذلك الباحث Gavin (1993، p. 216) في كون: «السلطات تتجه للإستثمار في المشاريع ذات نسب جمالية (prestige) عالية لكن بمردود إقتصادي ضئيل». مثل هذه الإختيارات السياسية تؤدي إلى ضعف وعدم تنوع النسيج الإقتصادي حيث أنها تستهلك مبالغ المالية ضخمة التي كان من الممكن توجيهها لتكون مفيدة إقتصاديا.

والجزائر من بين الإقتصاديات التي تعتمد بصفة جد متقدمة على المحروقات كمصدر مالي وحيد للإقتصاد. فنسب تصدير المحروقات بين 2000-2013 إرتفعت من 97،27% إلى ما يفوق 98%. في مقابل ذلك شهدت الصادرات خارج المحروقات تراجعا ملحوظا، إذ كانت نسبتها لإجمالي الصادرات سنة 2000 في حدود 3% لتسجل نسبة 1،71% عام 2013. ويبين الجدول 1 و 2 تركيبة الصادرات والواردات على الترتيب وهذا بين 2000-2013

جدول 1: صادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2013 (الوحدة مليون دولار أمريكي)

السنوات	الطاقة والمحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الزراعية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2000	21419	612	32	458	11	47	13
2001	18484	648	28	504	22	45	12
2002	18091	734	35	551	20	50	27
2003	23939	673	48	509	1	30	35
2004	30925	788	65	552	1	52	16
2005	45588	907	67	656	/	36	14
2006	53608	1184	73	828	1	44	43
2007	59605	1312	88	993	1	44	34
2008	77192	1954	119	1384	1	69	32
2009	44411	1066	113	692	/	25	49
2010	56143	1619	305	1089	/	27	33
2011	71662	2140	357	1495	/	36	16
2012	70571	2048	314	1519	/	30	18
2013	63326	2161	402	1608	/	25	18

المصدر: الباحث إعتقادا على معطيات البنك العالمي، صندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

مساهمة تدريب الموارد البشرية في التخفيض من مؤشرات التكاليف الخفية

الجدول 2: واردات الجزائر خلال الفترة 2000-2013 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية	الواردات الإجمالية
2000	129	2415	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	139	2395	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	145	2740	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	114	2678	689	2857	129	4955	2112	13543
2004	208	3604	803	3591	208	7020	2765	18199
2005	212	3587	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	313	4827	1277	6918	142	9954	4008	27439
2008	595	7796	1376	9154	86	15434	5036	39479
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	39297
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	40212
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944	47300
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	50376
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205	54903

المصدر: الباحث اعتمادا على معطيات البنك العالمي، صندوق النقد الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

يتضح من الجدول 1 أن صادرات القطاع التصنيعي في تراجع معتبر، كما أشرنا لذلك، وهذا يبين مدى ضعف، إن لم يمكن القول، غياب قطاع صناعي و تنافسي. كما نلاحظ أن هذه القطاعات تعتبر صناعات تقليدية مقارنة بالتدفق الدولي للسلع للألفية الجديدة. والوضعية بجدها معاكسة تماما، في الجدول 2 حيث تستحوذ الواردات الصناعية (سواء كانت نصف مصنعة، فلاحية، غذائية أو إستهلاكية) على الحصة الشبه كلية للواردات. هذه الحالة تبين مدى الخطر الذي يعانيه الإقتصاد الوطني محليا ودوليا. أما محليا، فإننا نجد أن تمويل الواردات مرتبط أساسا بمداخيل المحروقات في حين نجد توسع للكتلة السكانية وما يرافقها من إرتفاع في الطلبات الإضافية وبالتالي إستنزاف أكبر للمحروقات. ومن هنا لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة، أو التفكير في تأسيس إقتصاد أخضر. أما دوليا، وباعتبار أسعار البترول تعتبر متغير خارجي فإن هذا يرهن كل المشاريع التنموية، أو حتى التفكير في التخطيط برامج إستثمارية على المدى البعيد. هذا ما يجعل النمو الإقتصادي في مستويات دنيا. وقد يظهر هذا الخطر أكثر عند الأخذ بالحسبان الميزان التجاري خارج المحروقات، الذي يسجل عجزا متزايد خلال الفترة المذكورة (من 8 مليار دولار كعجز سنة 2000 إلى أكثر من 53 مليار سنة 2013). يعني هذا أنه لو إنخفضت أسعار البترول إلى مستويات حرجية، فإن الميزان التجاري خارج المحروقات سيسجل عجزا قد يستنفذ كل الإحتياجات من العملة الصعبة في فترة وجيزة، أو ربما اللجوء إلى الإستدانة لتصحيح العجز. ومن هنا نجد أن الإقتصاد في وضع جد حرج، نظرا لغياب نسيج إقتصادي قوي ومنافس.

لكن وبعد عرضنا، الموجز، لآثار الإعتماد على الموارد الطبيعية كمصدر وحيد للدخل، مع إغفال تنوع الإقتصاد، قد يطرح البعض تساؤل حول الوسيلة التي قد تمكن الساسة و أصحاب القرار في الدول الريفية والشبهية بها من تخطي مشكل التبعية التامة للإقتصاد بالموارد الطبيعية. والإجابة عن هذا الإشكال نجدها في الدول التي إستطاعت تفادي لعنة الموارد الطبيعية. وأفضل حالات الدراسة نجدها في دول شرق (أو جنوب شرق) آسيا وعلى رأسها ماليزيا وأندونيسيا. إذ تشير الدراسات والإحصائيات الدولية أن التحول من الإقتصاد الأحادي القطاع إلى إقتصاد تصنيعي إنما يكمن في التوجه نحو إرساء قاعدة إقتصاد معرفي أو إقتصاد معلوماتي. هذا بدوره أسهم في تفعيل ديناميكية خلق وتسجيل مؤسسات جديدة في مختلف القطاعات الإنتاجية. فعلى سبيل المثال سجلت أندونيسا عام 2004 ما يقارب 20600 مؤسسة جديدة وفي ماليزيا قدر العدد لنفس السنة ب38600. أما في الجزائر فكان العدد في حدود 11268. في سنة 2012 أنتقل العدد إلى 42500 في أندونيسا، 45400 في ماليزيا؛ أما الجزائر فلم يتعدى الرقم 14000. ويمكن تفسير ذلك أن كل من البلدين الآسيويين خففا من التبعية تجاه موارد هما الطبيعية وهو ما تشير إليه فعليا المعطيات المتوفرة التي توضح إنخفاض بما يقارب 2% من حصة الربح البترولي في إجمالي الناتج المحلي الخام للبلدين مقابل الزيادة في قيمة الصادرات من السلع

مساهمة تدريب الموارد البشرية في التخفيض من مؤشرات التكاليف الخفية

الصناعية التي تفوق حصة مشاركتها ب 30%. ويدخل ضمن هذه النسبة صادرات السلع العالية التكنولوجيا التي تتراوح مداخيلها السنوية بين 6.5 و 4.5 مليار دولار أمريكي للدولتين.

إن التوجه نحو إقتصاد مُنوّع كهاتين الحاليتين يجد تفسيراً له عند التطرق إلى الجانب العلمي المتمثل في نسبة الباحثين في مجال البحث والتطوير أو عدد المقالات العلمية المنشورة. ففي هذا الصدد نجد أن ماليزيا على سبيل المثال تنفق ما يقارب 1.5% من الناتج المحلي الخام على عمليات البحث والتطوير وهذا ما سمح بإستقطاب العنصر البشري المبدع والباحث، إذ قفز عدد الباحثين بين الفترة 2000-2012 من 200 باحث لكل 1000 فرد إلى 1800 باحث، أي بزيادة تعادل 9 مرات. ولقد إنعكس هذا على أداء البحث العلمي، فعدد المقالات المنشورة إرتفع من 400 مقال لأكثر من 2100 سنويا ولنفس الفترة تقريبا (القيم و الأرقام مأخوذة من معطيات البنك العالمي (2016).

ولعل الحديث عن البحث العلمي و عمليات البحث والتطوير تأخذنا نحو نقطة مهمة في إرساء الإقتصاد المعرفي، ونقصد بذلك مكانة والقدرة على الإبداع. هذه النقطة ستكون محور الدراسة في الفقرة التالية.

3- دور الابداع في التنويع الاقتصادي:

يعتبر الإبداع أهم محرك للنمو الإقتصادي البعيد المدى، إذ تشير الدراسات أن حوالي 50% من النمو يعزى لهذا العامل. ولا يقتصر مفهوم الإبداع على التغير الحادث في التكنولوجيات، بل يشمل الروابط ومختلف العلاقات التي قد تنشأ بين الجامعات، مراكز البحث، الفاعلين الإقتصاديين والسلطات. ومن هنا جاء الإهتمام بالنظام الوطني للإبداع كأحد النقاط التي تدرس دور الإبداع في دفع عجلة النمو والتنمية المستدامة في الدول. ويهتم النظام الوطني للإبداع بدراسة التدفق التكنولوجي والمعلوماتي بين الأفراد، وحدات الإنتاج والمنظمات العمومية والخاصة على حد سواء. ويؤدي مثل هذا التكافل إلى خلق، إستيراد، تحسين أو نشر تكنولوجيات جديدة (B. Å. Lundvall, 2007). وفي دراسة قام بها البنك العالمي (2014) نجده يؤكد على دور الإبداع كعامل غير مشروط لتنويع الإقتصاد في البيرو. إذ يؤكد أن من بين أهم العوامل وراء تخلف هذا البلد يرجع إلى ضعف القدرات في الإبداع والإبتكار وكذا إنخفاض الإنفاق على عمليات البحث والتطوير حيث تم إنفاق ما لا يزيد عن 5 مليون دولار عام 2012. في نفس الفترة تم إستثمار ما يزيد عن 200 مليون دولار في الشيلي وأكثر من 500 مليون في كولومبيا. كل هذا إنعكس على تكوين رأس مال بشري فعّال زيادة على هشاشة التعاون بين مختلف الفاعلين في مجال الإبداع والإبتكار خاصة المؤسسات الإنتاجية والهيآت التعليم والعالي ومراكز البحث. أما تقارير مؤشر التنافسية الدولي، الصادرة عن المنتدى الإقتصادي العالمي، فتشير إلى أن الدول ذات الصدارة عالميا من حيث القدرة على التنافس هي تلك التي تتحكم في مقومات الإبداع والإبتكار. ولعل معطيات الجدول 4 تعطي صورة أوضح حول دور الإبداع في التنويع والتفوق الإقتصادي. فمن خلال الجدول نجد أن الدول العشر الأولى من حيث القدرة على التنافس في السوق الدولية هي نفسها الدول التي تترأس الصدارة من حيث الإبداع. كما أن الدول الغير قادرة على التنافس الدولي هي الدول التي تسجل المستويات الأضعف دوليا من حيث القدرة على الإبداع والإبتكار. ولتأكيد ذلك نلاحظ معطيات الجدول 3 التي تؤكد أن القدرة التنافسية، التي هي في الأساس القدرة على التصدير الناجم عن التنوع الإقتصادي الحادث في بلد ما، إنما هي نتيجة حتمية تعكس مستويات النظام التعليمي وحدة الترابط بين الفاعلين في مجال الإبداع.

مساهمة تدريب الموارد البشرية في التخفيض من مؤشرات التكاليف الخفية

الجدول 3: خصائص التعليم والإبداع حسب المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2016 (مقارنة بين سويسرا و غينيا)

	سويسرا	غينيا
النظام التعليمي	5th pillar: Higher education and training	12th pillar: Innovation
	5.01 Secondary education enrollment, gross %*.....96.3.....51	12.01 Capacity for innovation.....6.0.....1
	5.02 Tertiary education enrollment, gross %*.....55.6.....46	12.02 Quality of scientific research institutions6.4.....1
	5.03 Quality of the education system6.1.....1	12.03 Company spending on R&D.....6.0.....1
	5.04 Quality of math and science education5.9.....4	12.04 University-industry collaboration in R&D5.8.....3
	5.05 Quality of management schools6.3.....1	12.05 Gov't procurement of advanced tech products4.0.....17
	5.06 Internet access in schools.....5.9.....16	12.06 Availability of scientists and engineers.....4.8.....23
	5.07 Availability of specialized training services6.5.....1	12.07 PCT patents, applications/million pop.*.....320.8.....2
	5.08 Extent of staff training5.7.....1	
خصائص	5th pillar: Higher education and training	12th pillar: Innovation
	5.01 Secondary education enrollment, gross %*.....38.1.....130	12.01 Capacity for innovation.....2.7.....139
	5.02 Tertiary education enrollment, gross %*.....9.9.....114	12.02 Quality of scientific research institutions2.3.....136
	5.03 Quality of the education system2.4.....133	12.03 Company spending on R&D.....2.0.....140
	5.04 Quality of math and science education3.1.....115	12.04 University-industry collaboration in R&D2.2.....139
	5.05 Quality of management schools2.3.....140	12.05 Gov't procurement of advanced tech products2.6.....128
	5.06 Internet access in schools.....1.8.....138	12.06 Availability of scientists and engineers.....2.9.....133
	5.07 Availability of specialized training services2.8.....138	12.07 PCT patents, applications/million pop.*.....0.0.....119
	5.08 Extent of staff training3.2.....128	

المصدر: تقرير التنافسية الدولي (Schwab & Salai Martín, 2016)

جدول 3 ترتيب الدول بحسب مؤشر التنافسية ومؤشر الإبداع.

مؤشر التنافسية الدولي	مؤشر الإبداع الدولي			
الدول العشر ذات الصدارة	الدول العشر ذات الصدارة			
Country/Economy	Country/Economy	Rank (out of 140)	Score (0–100)	Rank
Switzerland	Switzerland	1	68.30	1
Singapore	United Kingdom	2	62.42	2
United States	Sweden	3	62.40	3
Germany	Netherlands	4	61.58	4
Netherlands	United States of America	5	60.10	5
Japan	Finland	6	59.97	6
Hong Kong SAR	Singapore	7	59.36	7
Finland	Ireland	8	59.13	8
Sweden	Luxembourg	9	59.02	9
United Kingdom	Denmark	10	57.70	10
Norway	Hong Kong (China)	11	57.23	11
Denmark	Germany	12	57.05	12
Canada	Iceland	13	57.02	13
Qatar	Korea, Republic of	14	56.26	14
Taiwan, China	New Zealand	15	55.92	15
New Zealand	Canada	16	55.73	16
United Arab Emirates	Australia	17	55.22	17
Malaysia	Austria	18	54.07	18
Belgium	Japan	19	53.97	19
Luxembourg	Norway	20	53.80	20
الدول العشر في ذيل الترتيب	الدول العشر في ذيل الترتيب			
Tanzania	Angola	120	26.20	120
Guyana	Bhutan	121	26.06	121
Benin	Uzbekistan	122	25.89	122
Gambia, The	Swaziland	123	25.37	123
Nigeria	Zambia	124	24.64	124
Zimbabwe	Madagascar	125	24.42	125
Pakistan	Algeria	126	24.38	126
Mali	Ethiopia	127	24.17	127
Swaziland	Nigeria	128	23.72	128
Liberia	Bangladesh	129	23.71	129
Madagascar	Nicaragua	130	23.47	130
Myanmar	Pakistan	131	23.07	131
Venezuela	Venezuela, Bolivarian Republic of	132	22.77	132
Mozambique	Zimbabwe	133	22.52	133
Haiti	Niger	134	21.22	134
Malawi	Nepal	135	21.08	135
Burundi	Burundi	136	21.04	136
Sierra Leone	Yemen	137	20.80	137
Mauritania	Myanmar	138	20.27	138
Chad	Guinea	139	18.49	139
Guinea	Togo	140	18.43	140
	Sudan	141	14.95	141

المصدر: مؤشر الإبداع الدولي (Index, 2015)؛ مؤشر التنافسية الدولي (Schwab & Salai Martín, 2016)

وتشير معطيات الجدول 3 أن التقارب الحادث بين الجامعة والمؤسسات المنتجة تؤدي إلى تطوير القدرة على الإبداع. ويقودنا هذا إلى تأكيد دور التعاون بين مختلف الفاعلين لإرساء منظومة ابتكار فعالة، وهذا ما ستتطرق إليه في النقطة التالية.

مساهمة تدريب الموارد البشرية في التخفيض من مؤشرات التكاليف الخفية

4- العلاقة الثلاثية كوسيلة لارساء قاعدة التنويع الاقتصادي

أدى الإهتمام بدراسة منظومة الإبداع الوطني إلى تأكيد دور التعاون والترابط بين مختلف الفاعلين في مجال الابتكار والإبداع، وأدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بنموذج المروحة الثلاثية (Etzkowitz, 2003)⁸. وجاء هذا الطرح كنسور جديد لتفسير أسباب النمو والإقتصادي في القرن الحديث، حيث يعزي النمو إلى تظافر جهود الجامعة- مؤسسات الإنتاج- السلكتات من أجل الرفع من القدرة على الإبداع وتكوين ميزة تنافسية تتلائم و خصائص القرن الجديد. وبحسب هذا الطرح لا يمكن تصور عميلة إبداع من جانب المؤسسات الإنتاجية فقط، بل لا بد من إدراج الجامعة كعنصر أساسي و مهم في خلق وتحديد القدرة التنافسية للمؤسسة والإقتصاد ككل. حيث تتعاون هذه القوى الثلاث في ذلك. ومن بين الخصائص التي أشار إليها Etzkowitz (2010) هو أن كل طرف يأخذ مهام الطرف الثاني ولا يبقى منحصر في مهامه الأساسية. فمثلا تتجه الجامعة إلى تبني بعض الأفكار مثل فكرة المقاولاتية، حيث تتجه الجامعة لخلق مؤسسات إنتاجية جديدة وتسهر على حضانتها وتطويرها (start-up) أو تتجه لبيع نتائج البحوث والمقالات العلمية وبذلك تمارس بعض الأنشطة التجارية، مثلها مثل المؤسسات المنتجة (المنتوج هنا يكمن في البحوث، المقالات، وتراخيص براءات الإختراع). أما المؤسسات الإنتاجية فتقوم بتكوين دورات تكوينية أو تنشئ جامعات خاصة بها مثل جامعة بيبسي كولا أو جامعة كوكا كولا بالهند.

ويؤدي مثل هذا التعاون والتكامل في المهام والأهداف إلى تكوين صورة أوضح حول الجوانب التقنية والهيكلية لحتوى الأنشطة الإنتاجية والتصنيعية التي هي بحاجة فعلا إلى الإهتمام والتطوير، الشيء الذي يؤدي فعلا إلى خلق مؤسسات جديدة ومتنوعة تساهم في دفع وثيرة النمو والتنمية الإقتصادية للبلاد، خاصة أن الجامعة تعتبر مكان نشيط ومتجدد للأفكار والبرامج التي تكون في غالبها موضوع إنشاء مؤسسات جديدة. ويذهب بعض الباحثين إلى أن الإبداع لا يقتصر فقط على هذه القوى الثلاث بل لا بد من إشراك المجتمع المدني، تحت مسمى المروحة الرباعية (Carayannis & Campbell, 2009) وفي تصور أكثر حداثة طرح المروحة الخماسية التي تدمج عنصر المحيط كعامل أساسي في تكوين إقتصاد متنوع (Carayannis, Barth, & Campbell, 2012).

5- خاتمة

لاحظنا خلال هذا البحث أن الموارد الطبيعية لا تعتبر لعنة كما يروج لها وإنما يحتاج مردودها إلى توجيه عقلاي وفعال، ولعل أحسن سياسة لإستثمار هذه المبالغ يكمن في إنفاقها في تأسيس إقتصاد معرفي مبني على التعاون والتكامل من حيث المهام وهذا بين مختلف الفاعلين في الحياة الإقتصادية بما في ذلك الجامعة، المؤسسات المنتجة، المجتمع المدني والسلطات. كل هذا سيؤدي إلى تكوين إقتصاد متنوع ومتكامل مؤسس على نظرة مقاولاتية التي تعتبر الطبع الغالب للإقتصاد العالمي الحالي. ومن هنا فإنه حري بالسلطات الجزائرية إعادة النظر في التشريعات التي تحكم الجانب الإبداعي والابتكاري للمجتمع ككل، مع إعطاء هامش حرية أكبر للجامعة حتى تلعب الدور المنوط بها القيام به سواء من الجانب الإقتصادي أو الجانب الإجتماعي وهذا من أجل خلق إقتصاد متنوع وبتفادي بذلك نتائج الباحث Gylfason (2001) الذي يرى أن البلد الذي يعتمد على الموارد الطبيعية يتجه إلى إهمال الدور الإيجابي للتعليم في دفع وثيرة النمو الإقتصادي للدول الربية.

مساهمة تدريب الموارد البشرية في التخفيض من مؤشرات التكاليف الخفية

مراجع

¹ تشير العديد من الدراسات المختصة في متابعة المناخ، أن سنة 2015 تعتبر أسخن سنة على المستوى العالمي وهذا منذ بداية توثيق درجات الحرارة دولياً.

² National System of Innovation.

³ The Triple Helix.

⁴ The Entrepreneurial University.

⁵ على حسب تعريف Abbott (2005) للبيئة.

⁶ The White Elephants.

تعود هذه التسمية أصلاً إلى ملوك تايلاند الذين اعتادوا على تقديم فيل أبيض لمن يعارضهم من الحاشية. وبالطبع فإنه من الواجب على المعارضين قبول هذه الهدية الواجب صيانتها وحمايتها. وبالتالي فإن عبث هذه المصاريف سيؤدي إلى إفلاس الشخص. ولعل الإهتمام وصيانة الفيلة البيضاء إنما هو نابع من المعتقد الهندوسي الذي يرى فيه الإلهية والتقديس. وفي تايلاند وبورما يعتبر إمتلاك الفيل الأبيض دليل القوة والوجاهة والغنى. إضافة لهذا فالفيل الأبيض رغم جماله وكبر حجمه إلا إن منفعتة قليلة جداً بالمقارنة مع تكلفة الرعاية به. ومن هنا أطلق مصطلح الفيلة البيضاء على كل شيء تكلفته أكثر من المنفعة التي يمكن أن يقدمها.

⁷ حسب Gylfason (2001) وخلال هذه الفترة، إنخفض الناتج المحلي الخام لدول الأوبك ب 1.6% سنوياً

⁸ The Triple Helix model of innovation.